

أجزنى إذا أنشدت شعراً فإنما يشعري أذاك المادحون مرددا
ودع كل صوت غير صوتي فإننى أنا الطائر المحكى والآخر الصدى !
وما الدهر إلا من رواة قصائدي إذا قلت شعراً أصبح الدهر منشداً
فسار به من لايسير مشمراً وغنى به من لا يغنى مغرداً

وعلة ذلك الارتباط هي اعتماد طبيعة الشعر على موسيقى الألفاظ ، واعتماد فن الغناء على الألحان ، فتجد موسيقى الغناء من العون في الكلام الموزون المقفى مالا تجد في الكلام المنثور الذي يتطلب إنشاده جهداً مضاعفاً في تطويع الكلام للموسيقى والألحان . ولذلك ذكر أبو هلال (١) مما يفضل به الشعر النثر « أن الألحان » التي هي أهناً للذات - إذا سمعها ذوو القرائح الصافية ، والأنفس اللطيفة - لانتهاياً صنعها إلا على كل منظوم من الشعر ، فهو لها بمنزلة المادة القابلة لصورها الشريفة . واستثنى أبو هلال من ذلك ضرباً من الألحان الفارسية يصاغ على كلام غير منظوم - نظم الشعر ، تمطط فيه الألفاظ ، فالألحان منظومة ، والألفاظ منثورة.

ولانرى ضرورة للتعرض في هذا المجال للحديث عن التركيبات وضروب الأوزان التي يصوغ الشعراء كلامهم عليها ، فقد تكفل بتفصيل تلك الأوزان وبحورها وضروبها وما يعرض لها من العلل والزحافات علم من العلوم الأدبية هو « علم العروض » وعلم آخر يبحث في نظام القوافي ومحاسنها وعيوبها يسمى « علم القوافي » ومن تلك الأوزان ما ثبت استعمال العرب له ، ومنها ما شك في ثبوته ، ومنها ما لم يثبت استعمالهم له ، وإنما وضعه المحدثون قياساً له على ما وضعته العرب « وإنما استعمل العرب من جميع ذلك ما خف وتناسب . وليس يوجد أصلاً في ضروب التركيبات والوضع الذي للحركات والسكنات والأجزاء المؤتلفة من ذلك أفضل مما وضعته العرب من الأوزان .

ولا عبرة باستحسان المأثور مما نظمته العرب كله ، فإن في بعضه من الزحافات والعلل ما تنفر منه الآذان ، وما تنكره الأذواق ، لما يؤدي إليه من فساد الوزن واختلال الموسيقى المطلوبة في نظم الشعر . وجملة ما يجب أن يعتمد في اعتبار مجارى النظم من جهة مايزاحف أو يعل من أسبابه وأوتاده - كما يقول حازم - هو أن يجعل قانون

(١) انظر كتاب (الصنائع) ١٣٨ .